رئاسة الوزراء

الرقم ..... س . ب / ٨٤٠١
التاريخ ..... ١٧ / ربيع الاول / ١٤٤٠
الموافق ..... ٢٥ / ١١ / ٢٠١٨

سعادة رئيس مجلس النواب

لاحقا لكتابي رقم س . ب /٨١٨٩ تاريخ ٢٠١٨/١١/١٥ و إشارة لكتابكم رقم ٣/١٥/٦٠/٢٨٦٧ تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٨ ومرفقه السؤال رقم (١٣) تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٧ المقدم من سعادة النائب السيد خميس عطية.

أبعث لسعادتكم بصورة عن كتاب معالي رئيس ديوان التشريع والرأي رقم د ت ١/ ١/ ٢٨٢/١ تاريخ ٢٠١٨/١١/٢١ ، للتفضل بالاطلاع والعلم.

واقبلوا فائق الاحترام

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
٤ كانون الأول ٢٠١٨
رقم الوارد: ٢/١٥/٦٠/٩١٢٢

رئيس الوزراء

المهندس هاني الملقي

نسخة : مديرية الشؤون البرلمانية

رئاسة الوزراء

الرقم دت/٦٨٨٨/٤٠٠٤
التاريخ
الموافق ٢١/١١/٢٠١٨

وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
الديوان العام
رقم الوارد س ب/٦٦٨٤
التاريخ ٢١/١١/٢٠١٨

دولة رئيس الوزراء

اشارة الى كتاب دولتكم رقم (س.ب/٨٢٢٠) تاريخ ٢٠١٨/١١/١٥ المتضمن طلب بيان الرأي بخصوص كتاب سعادة رئيس مجلس النواب رقم (٣/١٥/٦٠/٢٨٦٧) تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٨ ومرفقه السؤال رقم (١٣) المقدم من سعادة النائب السيد/خميس عطية.

بعد الاحاطة بالموضوع ، أرجو أن أبين لدولتكم ما يلي:-

أولا: جاء في كتاب سعادة النائب خميس عطية مجموعة من الاسئلة ومنها السؤالين الثالث والرابع والمتعلقين بما يلي:-

١- السؤال الثالث: ويطلب فيه سعادة النائب بيان الاساس القانوني لقرار مجلس الوزراء بنقل موازنة (١٧) هيئة ومؤسسة مستقلة الى الموازنة العامة.

٢- السؤال الرابع: ويطلب فيه بيان مدى تعارض ذلك مع القوانين الخاصة التي تحكم بعض الهيئات والمؤسسات المستقلة.

ثانيا: جاء في كتاب ديوان التشريع والرأي رقم (دت١/١/[٢٣٧) تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٥ ما يلي:-

"بناء على ما تقدم وبما ان قانون اعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية يتعلق بدمج الوحدات الحكومية والغاؤها نجد بان الطريقة المناسبة لنقل موازنة الوحدات الحكومية الى قانون الموازنة العامة هو بتعديل قانون الفوائض المالية لأنه القانون المعني بتنظيم آلية اعداد موازنات الوحدات الحكومية كما ان تعديله بالطريقة المقترحة لن يتعارض مع الشخصية الاعتبارية الممنوحة لهذه الوحدات الحكومية بموجب قوانينها ولن يؤثر على استقلالها المالي والاداري مما يمكنها من الاستمرار في القيام

بمهامها وممارسة صلاحياتها ولكنه سيلغي النص الوارد في قانونها بان يكون لها موازنة مستقلة، كما ان هذا التعديل سوف يخضع هذه الوحدات الحكومية لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية ولقانون تنظيم الموازنة العامة والاحكام الاخرى التي تخضع لها الوزارات والدوائر المشمولة بأحكام قانون الموازنة العامة والتعديل المقترح يكون على النحو التالي:-

١- وضع نص في قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠١٩ لتحقيق ذلك كمرحلة اولى، كون قانون الموازنة العامة يعالج سنة مالية واحدة فقط.

٢- في المرحلة الثانية وبشكل دائم تعديل قانون الفوائض المالية بالنص في متنه على ما يلي:-
"على الرغم مما ورد في أي تشريع أخر، لا تسري احكام هذا القانون على الوحدات الحكومية المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون وتنظم موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة للدولة".

٣- اضافة جدول ملحق بقانون الفوائض المالية يتضمن الوحدات الحكومية المنوي نقل موازناتها الى قانون الموازنة العامة برقم (٢) وترقيم الجدول الملحق بقانون الفوائض المالية ليصبح برقم (١) والغاء الوحدات الحكومية الواردة فيه التي تم نقلها الى الجدول رقم (٢)، هذا مع الاشارة الى ضرورة تعديل بعض اسماء الوحدات الحكومية الواردة في الجدول رقم (١) والتي تم تعديل اسماؤها بموجب التشريعات الأخرى مثل المجلس الأعلى للشباب الذي اصبح وزارة الشباب وكذلك الغاء ما تم دمجه او الغاؤه بموجب التشريعات الأخرى مثل المعهد الوطني للتدريب وهيئة التأمين والمؤسسة الأردنية للاستثمار ومؤسسة المناطق الحرة.".

رئاسة الوزراء

الرقم _____
التاريخ _____
الموافق _____

بناء على ما تقدم، فإننا نرى ما يلي:-

١- ان الاساس القانوني لنقل بعض الهيئات والمؤسسات المستقلة الى قانون الموازنة العامة كمرحلة اولية عن السنة المالية ٢٠١٩ هو بوضع نص في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠١٩ يتضمن نقل هذه الهيئات والمؤسسات المستقلة اليه، وفي المرحلة الثانية وكحل نهائي يكون بتعديل قانون الفوائض المالية حسب الآلية الواردة في كتاب ديوان التشريع والراي المشار اليه في البند (ثانيا) اعلاه.

٢- لا يعتبر نقل الوحدات الحكومية المشار اليها قد تم الا بعد اقرار قانون الموازنة العامة ولاحقا بإقرار تعديل قانون الفوائض المالية من قبل مجلس الامة وفق الاجراءات الدستورية، ولا يعني قرار مجلس الوزراء المشار اليه بانه قد تم بموجبه نقل الوحدات الحكومية وانما جاء قرار مجلس الوزراء للإفصاح عن نيته بنقل هذه الوحدات الحكومية.

٣- في حال اقرار قانون الموازنة العامة بالنص المقترح فيه وإقرار تعديل قانون الفوائض المالية لاحقا، فان هذا الأمر لا يشكل تعارضا مع القوانين الخاصة بهذه الهيئات أو المؤسسات وأن نصت بعض قوانينها على عبارة (وان يكون لها موازنة مستقلة) وذلك سندا لأحكام المادة (٥) من القانون المدني رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ والتي جاء فيها بانه اذا اشتمل تشريع لاحق على نص يتعارض مع نص التشريع القديم او ينظم من جديد الموضوع الذي سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع فيعتبر التشريع اللاحق قد الغى الاحكام التي تنظم الموضوع التي سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع القديم.

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

٤- ان العبارة التي جاءت في النص المقترح في مشروع قانون الموازنة العامة هي (على الرغم مما ورد في اي تشريع آخر) وهذه العبارة توجب تطبيق النص المقترح في قانون الموازنة العامة على جميع النصوص الواردة في القوانين الخاصة لهذه الهيئات او المؤسسات في حال اقراره من قبل مجلس الامة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

رئيس ديوان التشريع والرأي

الدكتور نوفان العجارمة

نسخة/الى ملف الاستشارة

ر/ا - ٢٠١٨/١١/٢١

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة المالية
دائرة الموازنة العامة

رئاسة الوزراء
2018 -11- 15
الرقم ٥٩٨٢

الرقم د م ع/ ٢٢٥/ ٣٠/ ١٦١٥
التاريخ .....
الموافق ١٤/ ١١/ ٢٠١٨

معالي وزير الشؤون السياسية والبرلمانية

إشارة إلى كتاب دولة رئيس الوزراء رقم 4/12/51/أ/27577 تاريخ 2018/10/31 ومرفقه كتاب سعادة رئيس مجلس النواب رقم 2867/60/15/3 تاريخ 2018/10/18 ومرفقه السؤال رقم (13) تاريخ 2018/10/17 المقدم من سعادة النائب السيد خميس عطيه بخصوص بيان الأساس القانوني لقرار مجلس الوزراء بنقل موازنة (17) هيئة ومؤسسة مستقلة للموازنة العامة وما مدى تعارض ذلك مع القوانين الخاصة التي تحكم بعض الهيئات والمؤسسات المستقلة.

واستناداً إلى كتاب معالي رئيس ديوان التشريع والرأي رقم د ت1/1/1/237 تاريخ 2018/10/15 المرفوع إلى دولة رئيس الوزراء بهذا الخصوص، أرجو معاليكم التكرم بالإيعاز لمن يلزم لتحويل السؤال المشار إليه أعلاه إلى ديوان التشريع والرأي لبيان مدى قانونية نقل موازنات وحدات حكومية إلى قانون الموازنة العامة، وكذلك تحويل السؤال أيضاً إلى معالي وزير دولة لتطوير الأداء المؤسسي للإجابة على باقي بنود السؤال.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

وزير المالية/الموازنة العامة
د.عزالدين كناكرية

تراسل

نسخة: دولة رئيس الوزراء

رئاسة الوزراء

الرقم ..... س ٠ ب / ٧٤٦٨
التاريخ
الموافق ١٢ / صفر / ١٤٤٠
٢١ / ١٠ / ٢٠١٨

معالي وزير دولة لتطوير الاداء المؤسسي

أبعث لمعاليكم كتاب سعادة رئيس مجلس النواب رقم ٣/١٥/٦٠/٢٨٦٧ تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٨ ومرفقه السؤال رقم (١٣) تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٧ المقدم من سعادة النائب السيد خميس عطية.

يرجى الموافاة بالرد بالسرعة الممكنة للتمكن من الإجابة خلال المدة القانونية المحددة.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

رئيس الوزراء

المهندس موسى حابس المعايطة
وزير الشؤون السياسية والبرلمانية

نسخة : سعادة رئيس مجلس النواب
نسخة: مديرية الشؤون البرلمانية

مجلس النواب

الرقم ١٥١٢/١/٦٧٧٤
التاريخ ١٨/١٠/٢٠١٨

وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
الديوان العام
رقم الوارد س ب/ ٥٧٠٢
التاريخ ١٨/١٠/٢٠١٨

دولة رئيس الوزراء

أبعث لدولتكم السؤال رقم (١٣) تاريخ ١٧/١٠/ ٢٠١٨ والمقدم من سعادة النائب السيد خميس عطية.

للتفضل بالإطلاع والإجابة عليه خلال مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوماً سنداً لأحكام المادة (١٢٨) من النظام الداخلي لمجلس النواب.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

م. عاطف الطراونة
رئيس مجلس النواب

مجلس النواب
تراسل

نسخة: سعادة النائب السيد خميس عطيـــــة.
نسخة: مديـــر الرقابـــــة البرلمانيـــــة.
نسخة: رئيس قسم الـــرقابـــة الـبرلمانيـــة.

المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٥٦٣٥١٠٠ - ٥٦٣٥٢٠٠ فاكس: (٥٦٨٥٩٧٠) ص.ب:٧٢ الرمز البريدي ١١١٠١ عمان - الموقع الإلكتروني: www.representatives.jo

مجلس النواب

سعادة رئيس مجلس النواب

استناداً لاحكام المادة 96 من الدستور وعملاً بأحكام المواد 125 من النظام الداخلي ارجو توجيه السؤال التالي لدولة رئيس الوزراء:

الأسئلة :

1. لماذا لم تلجأ الحكومة الى سياسة دمج او لغاء تلك الهيئات والدوائر الرسمية ؟
2. ما هي الخطة الشمولية للحكومة حول دمج او الغاء الهيئات المستقلة والدوائر الرسمية ؟
3. ما هو الاساس القانوني لقرار مجلس الوزراء بنقل موازنة 17 هيئة ومؤسسة مستقلة للموازنة العامة ؟
4. ما مدى تعارض ذلك مع القوانين الخاصة التي تحكم بعض الهيئات والمؤسسات المستقلة؟

تحيه
النائب
خميس حسين عطية

مجلس النواب
سؤال رقم (١٣)
تاريخ تقديم السؤال ٢٠١٨/٨/٢٧
التوقيع

المملكة الاردنية الهاشمية
هاتف: ٥٦٣٥١٠٠ - ٥٦٣٥٢٠٠ فاكس: (٥٦٨٥٩٧٠) ص.ب : ٧٢ الرمز البريدي ١١١٠١عمان . الموقع الإلكتروني: www.representatives.jo

رئاسة الوزراء

الرقم ..... س ٠ ب / ٨١٨٩
التاريخ ..... ٧ / ربيع الاول / ١٤٤٠
الموافق ..... ١٥ / ١١ / ٢٠١٨

سعادة رئيس مجلس النواب

إشارة لكتابكم رقم ٢٨٦٧/٦٠/١٥/٣ تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٨ ومرفقه السؤال رقم (١٣) تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٧ المقدم من سعادة النائب السيد خميس عطية.

أبعث لسعادتكم بصورة عن كتاب معالي وزير دولة لتطوير الاداء المؤسسي رقم ت أ م / ١٤/١ تاريخ ٢٠١٨/١١/٧ وسنوافيكم بباقي الردود حال وصولها، للتفضل بالاطلاع والعلم.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

المهندس موسى حابس المعايطة
وزير الشؤون السياسية والبرلمانية

نسخة : مديرية الشؤون البرلمانية

رئاسة الوزراء

وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
الديوان العام
رقم الوارد ٦٤٦٧/٥٥
التاريخ ١٢/١١/٢٠١٨

الرقم ٥١ / ١٢/٤/١/ ٢٩٣٨٦
التاريخ ٤ / ربيع الاول / ١٤٤٠
الموافق ١٢/١١/٢٠١٨
....

عاجل

معالي وزير الشؤون السياسية والبرلمانية

أشير إلى كتاب سعادة رئيس مجلس النواب رقم ٢٨٦٧/٦٠/١٥/٣ تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٨ ومرفقه السؤال رقم (١٣) تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٧ المقدم من سعادة النائب السيد خميس عطيه.

ابعث لمعاليكم بصورة عن كتاب معالي وزير دولة لتطوير الأداء المؤسسي رقم ت أ م/١٤/١ تاريخ ٢٠١٨/١١/٧، للاطلاع وإعلام سعادة رئيس مجلس النواب بمضمونه.

واقبلوا فائق الاحترام

/ رئيس الـــــوزراء

نسخة/ إلى مديرية الشؤون البرلمانية
١٣/١١/٢٠١٨

رئاسة الوزراء
2018 -11- 08
الرقم: ٥١-٤٣٤٣/٤/٢

رئاسة الوزراء

الرقم ت ١/٣/١٤/١
التاريخ .....
الموافق ٧/١١/٢٠١٨

دولة رئيس الوزراء

الموضوع: سؤال سعادة النائب خميس عطية

إشارة إلى كتاب دولتكم رقم (س.ب/7468) تاريخ 2018/10/21 ومرفقه كتاب سعادة رئيس مجلس النواب رقم (2867/60/15/2) تاريخ 2018/10/18، بخصوص السؤال رقم (13) تاريخ 2018/10/17 والمقدم من سعادة النائب السيد خميس عطية وعلى النحو المبين فيه.

أرجو دولتكم التكرم بالعلم بأنه فيما يتعلق بالسؤالين (1)،(2):

فقد تبنت الحكومات المتعاقبة سياسة دمج وإلغاء الهيئات والدوائر ضمن سياسة ترشيق الجهاز الحكومي ورفع كفاءته وفاعليته، وهناك العديد من الانجازات في هذا المجال حيث سبق أن تم دمج مجموعة من المؤسسات وإلغاء بعضها الاخر ومن أبرز هذه الانجازات ما تم في عام 2014 من خلال تنفيذ "قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية رقم 17 لسنة 2014".

واستكمالاً لهذا النهج قامت الحكومة الحالية بإعداد دراسة شمولية لكافة القطاعات تناولت الجهاز الحكومي من منظور قطاعي، تم خلالها حصر كافة مكونات الجهاز الحكومي من وزارات ودوائر ومؤسسات مستقلة ضمن مجموعة من القطاعات، والعمل على إجراء تحليل لواقع الحال بناء على طبيعة مهام الوزارات/ الدوائر/ المؤسسات ومدى الحاجة لها وإمكانية إلغاءها أو دمج بعضها بما يحافظ على المهام ولا يؤثر على الخدمات التي تقدمها للمواطنين، وخرجت الدراسة بمجوعة من المقترحات لإعادة هيكلة عدد من الوزارات/ الدوائر/ المؤسسات ضمن كل قطاع.

بناءً على مخرجات الدراسة أعلاه وبعد التشاور مع الجهات المعنية تم تنفيذ عدد من المقترحات بموجب قرار مجلس الوزراء، فقد تم مؤخرا إلغاء وزارة تطوير القطاع العام وتحويلها الى وحدة أو ادارة

رئاسة الوزراء

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

تطوير الأداء المؤسسي ضمن هيكل رئاسة الوزراء. وسيتم السير بإجراءات تنفيذ عدد من هذه المقترحات ودراسة إمكانية دمج بعض الوزارات ووفقاً لما يقرره مجلس الوزراء.

مشيراً لدولتكم ونتيجة لدراسة المؤسسات المستقلة 2017 فقد تم إلغاء "صندوق دعم البحث العلمي" ونقل مهامه إلى وحدة تنظيمية ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كمؤسسة مستقلة، وإلغاء استقلالية "صندوق دعم الحركة الشبابية والرياضية" كمؤسسة مستقلة ونقل مهامه إلى وحدة تنظيمية ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الشباب، ويجري العمل حاليا على استكمال تنفيذ مجموعة أخرى من القرارات التي اتخذت في حينه.

أما فيما يتعلق بالسؤالين (3)،(4)، والمتعلقين بالأساس القانوني لقرار مجلس الوزراء بنقل موازنة هيئات ومؤسسات مستقلة للموازنة العامة، ومدى تعارض ذلك مع القوانين الخاصة التي تحكمها، فأرجو دولتكم التكرم بالعلم بأن إجابات هذه الأسئلة تقع ضمن اختصاص وزارة المالية، حيث تم التنسيق مع الأمانة العامة للرئاسة لتحويلها للوزارة حسب الأصول.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير دولة لتطوير الاداء المؤسسي

مجد محمد شويكة

نسخة/ سعادة رئيس مجلس النواب